

The dialectal statement between Tamim and the people of Hejaz in a number of Arabic issues

Haifa Miftah Ramadan abousta*

Department of Arabic language, faculty of Arts and Sciences, Al-murqab University, mislata, Libya

التبيان اللهجي بين تميم وأهل الحجاز في عدد من القضايا العربية

أ.هيفاء مفتاح رمضان أبوستة*

قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، مسلاتة، جامعة المرقب، ليبيا

*Corresponding author: hafiaabosetta6666@gmail.com

Received: February 10, 2026

Accepted: March 24, 2026

Published: April 06, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

Abstract:

This research deals with the phenomenon of dialectal contrast between the Tamim and Hijaz dialects, as one of the important issues in the Arabic language lesson, because of its impact on the emergence and breadth of grammatical rules, and aims to reveal the places of difference between the two dialects, and to indicate its scientific value in the construction of linguistic judgments and their weighting. The first research dealt with the theoretical framework, defining the dialect as a language and a term, and showed its relationship to the language as a branch or a facet of its diversity, and also presented the most important factors that contributed to the emergence of Arabic dialects, such as geographical distance, mixing between tribes, and different environments. The second topic was devoted to the applied analytical study, where he dealt with fifteen linguistic issues in which there was a dispute between the Tamim and Hijaz dialects, namely the confluence of the two whispers, the proof of the preposition after the gender-negative "no" or its deletion, the interrupted exception, the use of "husband" for women other than E, the inclusion of the weak verb, the expression of modified nouns and their construction, the action of "what" the feminine is reminded and the masculine is feminized, the source of reality after "either" and the matter of realization of "not" is neglected. The research presented the opinions of Grammarians, linguists and readers on these issues, discussing their evidence, indicating the direction of each dialect in them, and then weighting what corresponds to the age of eloquent Arabic and reliable usage, and also highlighted the impact of this dialectal variation in expanding the grammatical base, enriching the objects of Use, and the adoption of Arabic dialects as an original source of protest among Arabic scholars. The research concluded that the difference between Tamim and Hejaz is not a conflict difference, but rather a difference of diversity and integration that contributed to enriching Arabic and giving it breadth and flexibility and had a fundamental role in building and delaying the language lesson.

Keywords: Dialectal variation, Tamim, Hijaz, grammar, linguistic study, Classical Arabic.

الملخص:

يعالج هذا البحث ظاهرة التباين اللهجي بين لهجتي تميم والحجاز، بوصفها إحدى القضايا المهمة في الدرس اللغوي العربي، لما لها من أثر بيّن في نشأة القواعد النحوية واتساعها، ويهدف إلى الكشف عن مواضع الاختلاف بين اللهجتين، وبيان قيمته العلمية في بناء الأحكام اللغوية وترجيحها. وقد جاء البحث في مبحثين: تناول المبحث الأول الإطار النظري، فعرف اللهجة لغة واصطلاحاً، وبيّن صلتها باللغة بوصفها فرعاً من فروعها أو وجهاً من وجوه تنوعها، كما عرض لأهم العوامل التي أسهمت في نشوء اللهجات العربية، كالبعد الجغرافي، والاختلاط بين القبائل، واختلاف البيئات. أما المبحث

الثاني فخصص للدراسة التطبيقية التحليلية، حيث تناول خمس عشرة مسألة لغوية دار فيها الخلاف بين لهجتي تميم والحجاز، وهي التقاء الهمزتين، وإثبات حرف الجر بعد "لا" النافية للجنس أو حذفه، والاستثناء المنقطع، واستعمال "زوج" للمرأة بغير هاء، وإدغام الفعل المضعف، وإعراب الأسماء المعدولة وبنائها، وعمل "ما" عمل "ليس" ولفظ "عشر" بين الكسر والتسكين، و"أمس" بين الإعراب والبناء، واسم الفعل "هيهات" وتذكير المؤنث وتأنيث المذكر، والمصدر الواقع بعد "أما" ومسألة إعمال "ليس" وإهمالها. وقد عرض البحث آراء النحاة واللغويين والقراء في هذه القضايا، مع مناقشة أدلتهم، وبيان اتجاه كل لهجة فيها، ثم ترجيح ما يوافق سنن العربية الفصيحة والاستعمال الموثوق، كما أبرز أثر هذا التباين اللهجي في توسيع القاعدة النحوية، وإثراء وجوه الاستعمال، واعتماد اللهجات العربية مصدراً أصيلاً من مصادر الاحتجاج عند علماء العربية. وقد انتهى البحث إلى أن اختلاف تميم والحجاز ليس اختلاف تعارض، بل اختلاف تنوع وتكامل أسهم في إغناء العربية ومنحها سعة ومرونة وكان له دور جوهري في بناء الدرس اللغوي وتلقيه.

الكلمات المفتاحية: التباين اللهجي، تميم، الحجاز، القواعد النحوية، الدرس اللغوي، العربية الفصيحة.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فتعد اللهجات العربية القديمة أحد المفاتيح الأساسية لفهم نشأة العربية الفصيحة وتطورها؛ إذ لم تكن العربية في بداياتها نسقاً واحداً جامداً، بل كانت مجموعة لهجات متقاربة، يجمعها أصل لغوي واحد، وتفترق في بعض الظواهر الصوتية والصرفية والتركييبية، ومن أبرز هذه اللهجات التي حظيت بعناية اللغويين لهجتا تميم وأهل الحجاز، لما لهما من حضور واضح في النصوص المروية، وفي استشهادات النحويين، وفي القراءات القرآنية والشعر الجاهلي والإسلامي. وقد نشأ الخلاف بين هاتين اللهجتين لأسباب متعددة، في مقدمتها اختلاف البيئات الجغرافية والاجتماعية بين نجد والحجاز، وما ترتب على ذلك من تباين في الأداء الصوتي والذوق اللغوي، بين ميل إلى التحقيق والوضوح من جهة، ونزوع إلى التخفيف والتيسير من جهة أخرى، كما أسهم اختلاف طرق السماع والرواية وتنوع مصادر الاستشهاد عند اللغويين، في إبراز هذه الفروق وتثبيتها في كتب النحو واللغة، ولم يكن هذا الخلاف موضع طعن عند الأوائل، بل عدّ اختلافاً لهجياً معتبراً يدل على سعة العربية ومرورتها.

وتتبع أهمية دراسة الخلاف بين لهجتي تميم وأهل الحجاز من كونها تسهم في تفسير تعدد الأوجه في كثير من المسائل النحوية والصرفية، وتكشف عن الأسس التي اعتمدها النحويون في بناء القواعد وتقويم الاستعمالات، كما تعين على فهم جانب من الاختلاف الوارد في القراءات القرآنية، وتوضح سبب تباين مواقف النحويين بين الإعمال والإهمال، والبناء والإعراب، والقلب والإبدال، واختلاف الصيغ.

وينطلق هذا البحث من جملة تساؤلات، من أهمها: ما مفهوم اللهجة في الدرس اللغوي، وما علاقتها باللغة الفصحى؟ وما السمات العامة لللهجتي تميم وأهل الحجاز كما نقلها علماء العربية؟ وما طبيعة الخلاف بينها في بعض الظواهر اللغوية؟ وهل كانت هذه الظواهر مطردة في الاستعمال أو جرت على وجه الغالب؟ ثم ما منهج النحويين في توجيه هذه الخلافات والتعامل معها؟

ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي القائم على تتبع الظواهر اللهجية في مصادر المعتمدة، ثم وصفها كما وردت عن العرب، وتحليلها في ضوء السياق اللغوي الذي نشأت فيه.

ويهدف هذا البحث إلى توضيح مفهوم اللهجة، وبيان علاقتها باللغة في التراث اللغوي العربي، والتعريف بلهجتي تميم وأهل الحجاز وخصائصهما العامة، ودراسة نماذج من المسائل الخلافية بينها دراسة لغوية تحليلية، كما يبرز أثر هذا الخلاف في التقعيد النحوي والاختلاف القرائي، وبيان منهج النحويين في التعامل مع الاختلاف اللهجي بين الوصف والترجيح.

أما الدراسات السابقة فحظيت لهجتا تميم وأهل الحجاز بعناية واسعة في الدراسات اللغوية، وتنوعت البحوث التي تناولتهما بتنوع الزوايا التي نُظِرَ إليهما من خلالها؟ فمنها ما انصرف إلى الجانب النحوي، ومنها ما عني بالجانب الصوتي أو الصرفي أو الدلالي، وفي هذا الإطار، تدرج جملة من الدراسات السابقة التي ترتبط بموضوع هذا البحث، ومن أبرزها:

- دراسة بعنوان: اللهجات العربية في كتاب تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (من الجزء الأول إلى نهاية الجزء الرابع) دراسة في المسائل النحوية، للباحثة شيما فاضل مشكور الظالمي، بحث نشرته مجلة وميض الفكر، جامعة ساوة الأهلية، كلية التربية، قسم اللغة العربية/ العراق، العدد (22) لسنة 2024م.
- دراسة بعنوان: الظواهر الصوتية بين لهجتي تميم والحجاز - دراسة مقارنة، (رسالة ماجستير مقدمة من الباحثة أحلام سكر، صادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - المركز الجامعي أحمد بن يحيى الوتشرسي جامعة تيسمسيلت) معهد الآداب واللغات/ الجزائر، لسنتي 2017 - 2018م.

وقد قسّم البحث إلى مبحثين، خصص المبحث الأول للجانب النظري، وتناول التعريف باللهجة وبيان علاقتها باللهجة وأسباب نشوء اللهجات، التعريف بلهجاتي تميم وأهل الحجاز، أما المبحث الثاني فقد عني بالجانب التحليلي، حيث خصص لدراسة المسائل الخلافية بين لهجاتي تميم والحجاز وتحليل مظاهر الاختلاف بينهما.

المبحث الأول:

اللهجة لغة: بالتسكين، وهي اللسان أو طرفه، وتأتي بمعنى جرس الكلام وهيئته، ويقال: فلان فصيح اللهجة أو اللهجة، أي فصيح اللسان، وتطلق على لغة الإنسان التي جُبل عليها واعتادها ونشأ عليها، أي طريقته الخاصة في النطق والأداء داخل اللغة الواحدة، وبذلك لا تقتصر دلالة اللهجة على الجارحة، بل تشمل الخصائص الصوتية والأسلوبية التي تميّز كلام قوم عن غيرهم⁽¹⁾.

اللهجة اصطلاحاً: "هي مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدّة لهجات، لكل منها خصائصها ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض وفهم ما قد يدور بينهم من حديث، فهماً يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات"⁽²⁾.

واللهجة يعيّن عنها بعدة مصطلحات عند العرب، منها: اللسان، واللحن، واللغة⁽³⁾، غير أن أشهر هذه المرادفات وأشيعها في الاستعمال هو لفظ اللغة وحده، "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"⁽⁴⁾. أو هي "ألفاظ يعبر بها عن المسميات، والمعاني المراد إفهامها، ولكل أمة لغتهم"⁽⁵⁾.

العلاقة بين اللغة واللهجة:

تقوم العلاقة بين اللغة واللهجة على أساس العموم والخصوص، فاللغة هي الإطار العام الذي يضم عدداً من اللهجات، بينما تمثل اللهجة فرعاً من فروع تلك اللغة، وتشترك لهجات اللغة الواحدة في أصولها الكبرى، من نظام صوتي و صرفي ونحوي ودلالي، غير أنها تختلف في بعض الجزئيات، كطريق النطق، أو اختيار الصيغ، أو استعمال بعض الألفاظ والتراكيب، وعلى الرغم من هذه الفروق، تظل اللهجات متقاربة إلى حد يسمح بالتفاهم، مما يؤكد انتماءها إلى لغة واحدة مستقلة عن غيرها من اللغات، وتقوم العلاقة بين العربية الفصحى واللهجات المستعملة أحياناً على نوع من التباين، لا على التطابق التام إذ جعل معيار الفصاحة مبنياً على الشيوخ وقوة القياس، لا على مجرد الورد في لهجة من اللهجات وهو ما أكد عليه ابن جني⁽⁶⁾.

أسباب نشوء اللهجات:

يرجع نشوء اللهجات وتعددتها إلى جملة من الأسباب، لعل أبرزها عاملان رئيسيان:

أولاً: الانعزال الاجتماعي والجغرافي:

فإذا اتسعت اللغة، وتفرّق أهلها في بيئات متباعدة تفصل بينها حواجز طبيعية أو اجتماعية، ضعف الاحتكاك اللغوي بينهم، وأخذ كل فريق يطور لغته في اتجاه خاص، ومع مرور الزمن تتراكم الفروق الصوتية والصرفية والدلالية، فتتسع اللغة الواحدة إلى لهجات متعددة، ويعدّ تعدد اللهجات العربية في جزيرة العرب مثلاً واضحاً لهذا النوع من الانعزال⁽⁷⁾.

ثانياً: الصراع اللغوي الناتج عن الغزو أو الهجرة:

ويحدث هذا عندما يختلط شعب بأخر يختلف عنه في اللغة، نتيجة غزو أو الهجرة أو امتزاج سكاني، وحينئذ ينشأ صراع بين اللغتين، قد ينتهي بغلب إحداها، أو بظهور لهجة جديدة تتداخل فيها عناصر من اللغتين معاً، تختلف طبيعتها تبعاً لقوة كل لغة ومكانتها الاجتماعية والثقافية، وقد شهد التاريخ صوراً متعددة من هذا الصراع، كما في البلاد التي دخلها العرب بعد الفتوحات، حيث آلت الغلبة للعربية، مع بقاء آثار من اللغات السابقة في اللهجات المحلية⁽⁸⁾. وبذلك يتبين أن تعدد اللهجات ظاهرة لغوية طبيعية، ناتجة عن عوامل اجتماعية وتاريخية، ولا تمثل خروجاً عن اللغة، بل تعكس حيويتها واتساع مجال استعمالها.

مكانة بني تميم وأثرها في اللغة والفصاحة:

تحتل قبيلة بني تميم مكانة بارزة في التاريخ العربي القديم، اجتماعياً وعسكرياً، وقد وصفت بأنها أكبر قواعد العرب⁽⁹⁾، لما اشتهرت به من كثرة العدد، وشدة البأس، والنجدة، والفصاحة، والبلاغة، ويعود نسبها إلى إد بن طابخة بن

(1) تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي مادة (لهج)، 6/ 193.

(2) في اللهجات العربية لإبراهيم أنيس، ص 15.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص 15.

(4) الخصائص لابن جني 34/1.

(5) رسائل ابن حزم 411/4.

(6) ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية لعهد سالم محيسن، 80/1، وينظر: نزول القرآن على سبعة أحرف لمناع القطان، ص 4، وينظر: الخصائص لابن جني 12/2.

(7) ينظر: في اللهجات العربية لإبراهيم أنيس، ص 20.

(8) ينظر: المصدر نفسه، ص 20.

(9) ينظر: لهجة قبيلة تميم وأثرها في الجزيرة العربية لغالب فاضل المطليبي، ص 9، وينظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم، ص 207.

إلياس بن مضر، واسم تميم في اللغة العربية يحمل معنى التام الخلق أو الشديد أو الصلب⁽¹⁰⁾، ولم تعرف هذه القبيلة قبل السادس الميلادي، وكانت منازلها في المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية، في أرض نجد، وقد وصفت بأنها مفاوز وصحاري، لا يعرف فيها الكثير عن منازلها ومياهاها، ولم يحدد المؤرخون مواقعها بدقة⁽¹¹⁾.

وعند بزوغ فجر الإسلام، كانت تميم متجمعة في اليمامة بنجد، وكان مجتمعها بدوياً، لكنها كانت تحظى بمكانة مرموقة في الأدب العربي، فقد أنجبت عدداً من أعلام الشعر في الجاهلية والإسلام، ومن أبرزهم: أوس بن حجر، وعلقمة الفحل، وسلامة بن جندل، والعجاج وابنه روبة، والفرزدق، وجريير، كما برزت في الخطابة، وكان من كبار خطبائها: الأقرع بن حابس، والأكثم بن صيفي والأحنف بن قيس، إضافة إلى ذلك، ظهرت في تميم طائفة من العلماء واللغويين، منهم: عمرو بن العلاء، والأخفش الأوسط، والسمعاني، مما جعلها من أفصح القبائل العربية، وأكثرها حفاظاً على اللغة. وكانت لعلاقات تميم الدينية والاجتماعية نصيب، فجمعتها علاقات وثيقة بالقبائل المجاورة، مثل: قيس وبكر، وأسلمت بعد فتح مكة في العام التاسع للهجرة، وشاركت في معظم الحروب الإسلامية⁽¹²⁾.

أما لهجتهم، فقد كانت أقرب إلى العربية الفصحى في بعض القواعد النحوية من لهجة أهل الحجاز، كما أشار سيوييه وابن جنبي⁽¹³⁾، ويعزى ذلك جزئياً إلى انعزالهم في وسط الجزيرة العربية، وقد ظهرت لهجة تميم في القرآن الكريم في بعض الألفاظ والقراءات، مثل قوله تعالى: ﴿أَنَّا تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾⁽¹⁴⁾ بمعنى مقشعرة، وقوله تعالى: ﴿بَعِيَّا بَيْنَهُمْ﴾⁽¹⁵⁾ بمعنى الحسد، كما أظهر بعض القراء، منهم عبدالله بن مسعود، وأبو عمرو بن العلاء التميمي، خصائص لهجة تميم في قراءتهم، مما يدل على دور القبيلة في حفظ الفصحى وضبط اللغة⁽¹⁶⁾.

لغة الحجاز مكانتها وأثرها في الفصححة العربية:

يمتد إقليم الحجاز من جنوب الجزيرة العربية إلى شمالها في صورة سلاسل جبلية تعرف بالسراة، وتنخفض تدريجياً كلما اتجهنا شمالاً حتى تصل إلى أطراف بلاد الشام وحدود الأردن، ويضم الحجاز أشهر مدن الجزيرة العربية وأعظمها شأناً في التاريخين العربي والإسلامي، مثل مكة المكرمة والطائف وجدة والمدينة المنورة، وهي مدن أدت أدواراً دينية وتجارية وثقافية بارزة⁽¹⁷⁾.

وسكان الحجاز الأصليون ينتمون إلى قبائل عريقة، من أشهرها قريش، وثقيف، وهذيل، وسليم وحرب، إلى جانب الأشراف الذين ارتبط نسبهم ببني النبوة، وقد أسهمت هذه القبائل في تشكيل الملامح اللغوية والاجتماعية للحجاز، وتزداد أهمية الإقليم من الناحية اللغوية لكونه مهبط الوحي، إذ نزل به القرآن الكريم، وهو ما جعل لغته في موضع العناية والاحتجاج عند علماء العربية، وقد عبّر العلماء عن ذلك بوضوح حين قرروا أن القرآن معظمه نزل بلغة أهل الحجاز وقليل منه جاء على لغة تميم، وهو قول يكشف عن المكانة المحورية للغة الحجاز في تعويد العربية وترجيح جوهها الفصيحة⁽¹⁸⁾.

كما أن موقع الحجاز المتوسط بين جنوب الجزيرة وشمالها جعله ملتقى للقبائل وطرق القوافل، فاختلطت فيه الألسنة، غير أن لغته ظلت محافظة، على قدر كبير من الفصححة والاعتدال، فغدت مرجعاً أساسياً عند النحاة واللغويين، في الاستشهاد والقياس، ولا سيما فيما وافق الاستعمال القرآني والنبوي.

المبحث الثاني:

1. الهمزتان إذا التقتا في كلام العرب، نحو: أنت، وأقرأ آية، وأولياء أولئك، ونحوها:

اجتماع همزتين في كلمة أو بين كلمتين يستتقل في النطق؛ لذلك وضعت له قواعد للتخفيف أو التحقيق؛ ولا يجوز تخفيف أو إسكان الهمزة إلا إذا تقدمها شيء، أما إذا بدأت بها الكلمة مثل: أب، أم، أخ، إبل... وغيرها فلا يجوز التخفيف، بل يتحقق النطق⁽¹⁹⁾.

يُعدّون بنو تميم من أهل التحقيق – أي نطق الهمزة كما في الأصل مع المحافظة على حركتها – وهو قول الكوفيين، وأصل مذهبهم، تحقيق الهمزتين إذا التقتا وعدم التهاون فيهما، والتحقيق عندهم جزئي عند الحاجة فمنهم من يخفف

(10) لسان العرب لابن منظور 69/12 مادة (التميم).

(11) ينظر: لهجة قبيلة تميم وأثرها في الجزيرة العربية لغالب فاضل المطليبي، ص 9، 10.

(12) ينظر: لهجة قبيلة تميم وأثرها في الجزيرة العربية لغالب فاضل المطليبي، ص 16 – 21.

(13) ينظر: دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح، ص 72 – 74، وينظر: الخصائص لابن جني 1/ 126.

(14) سورة فصلت، الآية 39.

(15) سورة الشورى، الآية 14.

(16) ينظر: اللغات في القرآن لابن حسنون ص 21، 43 وينظر لهجة قبيلة تميم وأثرها في الجزيرة العربية لغالب فاضل المطليبي ص 56 – 62.

(17) ينظر: معجم معالم الحجاز لعاتق بن غيث البلادي، ص 15، 16.

(18) ينظر: معجم معالم الحجاز لعاتق بن غيث البلادي ص 16 – 17، وينظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي 1/ 155، وينظر:

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، 3/ 361، وينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي، 1/ 286.

(19) ينظر: التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب للخوارزمي 263/4.

الأولى ويحقق الثانية، وهو مذهب أبو عمرو بن العلاء؛ لأن الأولى آخر الكلمة والأواخر محل تغيير، وبعضهم يخفف الثانية ويحقق الأولى، وهو قول الخليل؛ لأن الثانية محل الاستئصال، وقال بعضهم يحققان معاً، وهو قول جماعة قراء الكوفة وابن عامر، إذ يلتزمون بالتحقيق الكامل لتقدير الهمزتين المنفصلتين، وسبب التحقيق يعتبرون الهمزة جزءاً من حروف المعجم، وتأديتها كما في غيرها من الحروف واجب لغوي، والتحقيق قياس على الأصل اللغوي، فالتخفيف عندهم يكون غالباً على وجه - بين بين- لا إلى حد الحذف أو الإبدال الصريح، وما يرد عنهم من إبدال الهمزة ألفاً أو ياءً ليس قياساً مطرداً وإنما يحفظ سماعاً في ألفاظ بعينها، فالتحقيق عندهم هو الأصل، ولا يتركونه إلا لضرورة شعرية أو سماع ثابت.

أما أهل الحجاز يمثلون مذهب التخفيف بوضوح، فهو الأصل عندهم يخففون الهمزتين إذا التقتا؛ لأنهم لو خففوا واحدة لخففوا اثنتين من باب أولى، ويتوسعون في التخفيف بالحذف أو الإبدال بالألف أو الياء، أو جعل الهمزة الثانية - بين بين - ومن لغتهم، حذف الهمزة إذا سكن ما قبلها، وإبدال الهمزة ياءً، إذا كان ما قبلها مكسوراً، وبعضهم يدخل ألفاً بين الهمزتين مع تخفيف الثانية، ولا يميلون إلى الجمع بين التخفيف والتحقيق في موضع واحد، وسبب التخفيف عندهم استحسان صوتي؛ لأن الهمزة ثقيلة للنطق من أقصى الحلق، تشبه التهوع عند النطق فيخففون لتسهيل النطق⁽²⁰⁾.

2. إثبات الجر أو حذفه بعد "لا" النافية للجنس:

إذا كان الخبر مجهولاً، أي لا يفهم من السياق وجب ذكره ولا يجوز حذفه، نحو: لا أحد أعير من الله، الخبر هنا: أعير، لا يصح حذفه؛ لأن المعنى لا يتم بدونه، أما إذا كان معلوماً من السياق فجاز حذفه بل كثر ذلك في كلام العرب، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا فَوْتَ﴾⁽²¹⁾، ورأى بني تميم من ذلك يلتزمون الحذف غالباً، إذا كان الاسم مرفوعاً أو ظرفاً أو مجروراً، نحو: لا رجل، يحذفون الخبر، وإن كان الاسم مبتدأ يلتزمون الحذف.

أما أهل الحجاز فيجوز عندهم الحذف أو الإثبات بحسب السياق، نحو: لا رجل أفضل منك، ظهر الخبر هنا، ونحو قولنا: لا إله إلا الله، فأكثر الحجازيين يحذفون الخبر بعد "إلا" ويفهمونه ضمناً، فالتقدير: في الدنيا أو: في الوجود⁽²²⁾.

3. حكم الاستثناء المنقطع:

والمراد بالاستثناء المنقطع هو أن يكون المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، نحو: ما في الدار أحد إلا حماراً، "أحد" للادميين، و "حمار" ليس منهم.

وحكمه الإعرابي عند الجمهور واجب النصب، وهي لهجة أهل الحجاز والقرآن نزل في غالبه بلغة أهل الحجاز،

ولهذا جاء النصب في الاستثناء المنقطع في الآيات، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِمْ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَسْمَعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾⁽²³⁾ وقوله

تعالى: ﴿وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَدُونَ﴾⁽²⁴⁾ (25) وكان النصب هو الأرجح؛ لأن الكلام

بدأ بنفي تام، والاستثناء جاء بعد تمام المعنى، والمستثنى ليس من جنس المستثنى منه حقيقة، فأشبه هذا الإيجاب في قوته؛ ولهذا كان النصب هو الوجه الأقوى، والأشيع والأفصح.

وبنو تميم نظروا إلى الكلام نظرة مختلفة تماماً، هم ضعفوا أثر الجملة الأولى "ما فيها أحد" كأنهم قدروا المعنى: ليس فيها إلا حمار فصار عندهم: حمار هو المقصود بالحكم، فرفعه على البدل أو على أنه هو المعنى بالكلام؛ لذلك قال الروماني؛ لأنهم قدروا الأول كأنه لم يذكر؛ للاعتماد على الثاني⁽²⁶⁾. ويجب النصب عند بني تميم إذا لم تصح البدلية أصلاً، مثل: ما زاد هذا المال إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر، فهنا لا يمكن جعل الثاني بدلاً من الأول فيتعين النصب عند الجميع.

وعليه فإن أهل الحجاز أشد تحفظاً في الإبدال، فلا يبدلون إلا مع تحقق المشابهة والمعنى، والمنقطع لا تتحقق فيه هذه المشابهة، أما بنو تميم فأوسع في الإبدال، إذا وجدوا وجهاً معنوياً ولو بتأويل، أجازوه فكان النصب هو الأصل، والاتباع توسع⁽²⁷⁾.

4. استعمال "زوج" للمرأة بلا هاء:

⁽²⁰⁾ ينظر: الأصول في النحو لابن السراج 404/2، 405، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 286/4 - 288، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي، 65/3، 66، وينظر: التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب للخوارزمي 263/4.

⁽²¹⁾ سورة سبأ، الآية 51.

⁽²²⁾ ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي 3/1299، 1300، وينظر: ضياء السالك إلى أوضاع المسالك لمحمد عبدالعزيز النجار، 357/1، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجبش، 1408/3، وينظر: الكافية في علم النحو لابن الحاجب ص 17.

⁽²³⁾ سورة النجم، الآية 28.

⁽²⁴⁾ سورة يس، الآية 43، 44.

⁽²⁵⁾ ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة للشاطبي، 3/361.

⁽²⁶⁾ ينظر: شرح كتاب سيبويه للروماني ص 465، وينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 2/215.

⁽²⁷⁾ ينظر: معاني النحو لفاضل السامرائي، 2/253، 254، وينظر: شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، ص 126.

الأصل الزواج هو كل اثنين متقابلين أو متزاوجين، ويقال زوجان للثنتين، وزوج أحياناً للواحد بشرط وجود الآخر من جنسه. اللغة الفصيحة العالية، استعمال زوج للذكر والأنثى معاً بلا هاء وهي لغة القرآن، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (28) وأن الجمع فيهما أزواج وبها نطق أهل الحجاز.

ويقول العرب في كثير من لهجاتهم للمرأة "زوجة" بالهاء، ومن بين هؤلاء بنو تميم الذين حافظوا على هذا في كلامهم ويجمع على زوجات كما أن الفقهاء يعتمدون عليه عند الاستعمال، ليس لأنه الأصل اللغوي بل لتوضيح المعنى وتفادي اللبس بين الذكر والأنثى في المسائل الشرعية، خصوصاً في الميراث والحقوق، حتى لا يختلط على السامع المقصود عند ذكر زوج ضمن التركة أو غيرها من الأحكام (29).

5. إدغام الفعل المضعف:

اللغة العربية في الأصل تسمح بإدغام الفعل المضعف إلا إذا كان ساكناً وجزماً أو وقفاً، والإدغام يكون غالباً لتسهيل النطق ولتحريك أحد الساكنين عند الحاجة، وقد يكون التحريك بالفتح أو الضم أو الكسر بحسب السياق، وبنو تميم يستصحبون إدغام الفعل المضعف اللام إذا كانت ساكنة وجزمية أو وقفاً، نحو: لم يردّ، لم يبرّ، لم يفرّ، لم يلمّ وعند الحاجة لتحريك أحد الساكنين، مثل اتصال التاء، يحرك الآخر بحسب الموضع وقد يكون بالفتح أو الضم أو الكسر حسب السياق، واستمرارية الإدغام عندهم مرتبطة بثبات الجزم أو الوقف فإذا زال الجازم قد يزول الإدغام، لكنهم يستمرون في إدغام ما كان مدغماً مسبقاً مع الجزم، والكوفيون لما كانوا أوسع رواية في تتبع اللغات، وأكثر تساهلاً في قبول الشاذ والنادر، مالوا إلى اثبات هذه اللغة، بل زادوا نون قبل نون الإناث أو زيادة ألف قبل التاء، محافظة على الإدغام.

أما أهل الحجاز فلا يدغمون الفعل المضعف اللام سواء كان جازماً أو وقفاً، نحو: رد، بر، فر، ألم، أي أن الساكن الثاني لا يحرك أو يدمج مع الأول، خلافاً لبني تميم (30). أما إذا كان الفعل المضعف في التعجب، نحو: أشدد بخمرة زيد، فإن جميع العرب لا يدغمون؛ لأن إدغام مثل هذا الفعل يوجب تحريك الثاني في الوصل، والفعل في التعجب يجب أن يبقى ساكن الآخر لعدم تتابع متحرك.

أما المدغم في كلمة "هلم" فبنو تميم يفتحون المدغم دائماً أي الميم سواء اتصل بالهاء الغائبة "هلمها" أو الهاء الغائبة "هلمّه" أو قبل ساكن "هلم الرجل"، إلا أن أهل الحجاز يلتزمون بلفظ "هلم" الفصيح دون تمييز في التأنيث أو التنثية أو الجمع، ولا يبرزونه بالنون التوكيد كما يفعل بنو تميم فيقولون "هلمي، هلماء، هلموا، هلمن"، والبصريون يرون أن الكلمة أصلها "هالم" بمعنى "احضر" وهو الأرجح (31).

6. بناء وإعراب المعدولة:

هي أسماء معدولة عن فاعلها، سواء كانت للأشخاص أو للإناث أو للحيوانات والأماكن، للأشخاص، نحو: حذام، قطام، غلاب، للإناث، نحو: سجاح، للحيوانات، نحو: كساب، خطاف، جعار، خصاف، عرار، للامكان، نحو: ظفار، شراف وغيرها.

أهل الحجاز يبنون المعدولة ولا يعربونها، أي يتركونها على حالها الصرفية دون تغيير في الإعراب. أما بنو تميم فيعربون المعدولة ويمنعونها الصرف عادةً، أي يطبقون عليها الإعراب الاعتيادي، ويستثنى عندهم الكلمة التي تنتهي بـ "راء" نحو: حزار أو جعار، فإنهم يوافقون الحجازيين في البناء، مع بعض الاستثناءات القليلة (32)، لأن الراء تثقل الإمالة إذا ضمت أو كسرت، فاختراروا البناء موافقةً للحجازيين لتجنب صعوبة الإمالة، وفي جانب تخفيف الهمزة، اتفقوا مع الحجازيين كما في كلمة "بري" (33).

7. "ما" العاملة عمل "ليس":

أهل الحجاز يشبهون "ما" بـ "ليس" ويجرونها مجراها في العمل، أي يرفعون الاسم بعدها، وينصبون الخبر، نحو: ما وهو مذهب البصريين وألحق أهل الحجاز "ما" النافية بـ "ليس" مشروط زيد منطلقاً، وقوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (34) بعدة شروط وهي:

(28) سورة البقرة، الآية 35.
(29) ينظر: البحر المحيط النجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج لعبد بن علي الأثيوبي، 239/7، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعبد الخالق عزيمة، 351/7، وينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي، 258/1.
(30) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل 3/344، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، 4672/9، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، 3/1647.
(31) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، 4673/9، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل 3/345، وينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص 260.
(32) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب للزمخشري ص 201، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش 70/3، وينظر: أمالي ابن الحاجب 1/364.
(33) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، 4/44.
(34) سورة يوسف، الآية 31.

- ألا ينتقض النفي بـ "إلا" وإلا إعمال "ما" مبني على معنى النفي، فإذا قلت ما هذا إلا بشر، النفي زال عن الخبر بسبب "إلا" فلم يبق ما تشبه به "ليس" فيبطل العمل.
- ألا يتقدم الخبر؛ لأن ما لم تبلغ قوة الفعل الحقيقي، فلا يتقدم منصوبها على مرفوعها، بخلاف الأفعال، فتقدم الخبر يسقط عملها، ويستثنى من ذلك إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً أو مجروراً.
- وأن لا تدخل عليها "إن".
- لم يفصل بينها وبين اسمها بفاصل غير ظرف⁽³⁵⁾.

كما أجازوا دخول الباء في خبر "ما" فقالوا: ما زيد بمنطلق، وهذا لا يصح إلا على لغة أهل الحجاز؛ لأنه فرع عن إعمال "ما" وتشبيهها بـ "ليس" والدليل أنهم لا يقولون في الإثبات: زيد بمنطلق، فدل ذلك على أن دخول الباء مرتبط بالنفي الجاري مجرى ليس، لا بالخبر نفسه⁽³⁶⁾.

وهذه اللغة سماعية فصيحة، لكنها عند النحويين على خلاف القياس، لأن الأصل في الحروف المشبهة بالفعل أن تعمل بشروط، و "ما" حرف نفي، فإعمالها ليس قياساً وإنما ثبت بالسماع، فقبلوه وإن خالف القاعدة العامة، وإعمالها عند الحجازيين بسبب قوة الشبه بين "ما" و "ليس"؛ لأنهما للنفي وكون النفي نفي حال ويدخلان على الجملة الاسمية أي المبتدأ والخبر وهذا هو موضع مخالفة القياس، لم يعملوها من حيث هي حروف، بل من حيث شبهها بالفعل فغلب الشبه على الأصل⁽³⁷⁾.

أما لغة بنو تميم موافقة للقياس، فكل حرف لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال لا ينبغي أن يعمل في واحد منهما، و "ما" و "إلا" من هذا القبيل، فهما يدخلان على الاسمية والفعلية معاً، فلا اختصاص وبالتالي فإعمالهما هو الموافق للقياس⁽³⁸⁾، ويمتنع عندهم دخول الباء في الخبر، لأن خبر المبتدأ مرفوع، والباء لا تدخل إلا على منصوب⁽³⁹⁾.

8. لفظ عشرة بين الكسر والتسكين:

عند الذكور، العدد يقال بلا تاء، والشين مفتوحة، أي أحد عشر، واثنان عشر، وثلاثة عشر، وهكذا، وهذا أسلوب عام لا يختص بقبيلة أو لغة بعينها. أما في التأنيث، يتم تحويل "أحد" إلى "إحدى" على وزن فعلي وبالنسبة لـ "عشرة" في لغة أهل الحجاز، تسكن الشين، فتصبح، إحدى عشرة، واثنان عشرة، وثلاث عشرة، وهكذا.

وفي لغة بني تميم، تكسر الشين، فتصبح، إحدى عشر، واثنان عشر وثلاث عشر، أي الاختلاف يظهر في نهاية العدد

حيث المؤنث، وليس في التذكير⁽⁴⁰⁾، ودليل أهل الحجاز على ذلك، قوله تعالى: ﴿فَأَنْفَجَرْتُمْ مَهْ أُنْتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾⁽⁴¹⁾

تسكن الشين⁽⁴²⁾. وبعضهم قرأ بلغة بني تميم كطلحة بن مصرف، ومجاهد، وعيسى بن عمر، إذ قرأوا: ﴿أُنْتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ بتكسیر الشين⁽⁴³⁾.

9. أمس بين الإعراب والبناء:

أمس إذا لم يرد بها اليوم المعين، بل أريد به يوم ما من الأيام الماضية أو دخلته "ال" أو جمع، أو أضيف، أو صغر أعربت بلا إشكال، ورفض سيويوه تصغيرها لا لعله قياسية؛ بل لم يسمعه عن العرب، فوقف عند السماع ولم يتجاوز به إلى القياس⁽⁴⁴⁾.

أما إذا أريد به اليوم الذي قبل يومك مباشرة لا يبنى على الفتح بحال وإن العرب لم تقل بذلك أصلاً، وفي أمس ثلاث لغات إذا استعملت معرفة بهذا المعنى، البناء على الكسر مطلقاً، وهي لغة أهل الحجاز فيبنون "أمس" في الرفع والنصب والجر، فيقولون: ذهب أمس، وزرته أمس، وعجبت من أمس، وإعرابه في الرفع فقط، وبنائه على الكسر في النصب والجر، وهي لغة جمهور بني تميم، فيجعلونه في الرفع معرباً إعراب ما لا ينصرف بلا تنوين، نحو: ذهب أمس، وبيئونه على الكسر في النصب والجر، نحو: قابلته أمس، وعجبت من أمس، ويتبين أثر دخول "مذ" و "منذ" على "أمس" عند بين تميم، إذ إنهما قد يكونان اسمين لا حرفي جر، فيجوز الرفع بعدهما؛ ولذلك يعرب التميميون "أمس" إذا وقعت بعد

(35) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك 430/1 - 432، وينظر: أمالي الحاجب 1/ 422، 423، وينظر: اللحة في شرح الملحّة لابن الصانع 578/2 - 589، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن لعبد الخالق عزيمة 3/ 115.

(36) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 2/ 118.

(37) ينظر: اللحة في شرح الملحّة لابن الصانع، 2/ 587.

(38) ينظر: تمهيد القواعد بشرح فوائد لناظر الجيش، 3/ 231، وينظر: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، وينظر: اللحة في شرح الملحّة لابن الصانع 2/ 587.

(39) ينظر: التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب للخوارزمي 1/ 523، 524، وينظر: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص 112.

(40) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل 2/ 79.

(41) سورة البقرة الآية 60.

(42) ينظر: الإتيان في علوم القرآن للسيوطي، 2/ 330.

(43) ينظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري 2/ 227، وينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، 6/ 258.

(44) ينظر: درة الغواص في أوامير الخواص للحريري ص 258، وينظر: شرح كتاب سيويوه للسيرا في 4/ 218.

"مذ" أو "منذ" فيقولون: ما رأيته مذ أمس، ومنذ أمس، على أن "أمس" مبتدأ مرفوع وخبره محذوف، أما إذا لم تقع في موضع يحتمل الرفع، أو عولمت "مذ" و "منذ" على الحرفية، بقيت "أمس" مبنية على الكسر، موافقة للغتهم في النصب والجر، ومنهم من إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً⁽⁴⁵⁾.

وسبب الإعراب عند بين تميم، عُذِلَ به الألف واللام، فصار معرفته بالعدل لا بالأداة؛ ولذلك مُنِعَ من الصرف، كما مَنَعَ "سَكَر" إذا أريد به سحر يوم معين، فالإعراب هنا مبني على تقدير العدل، أما سبب البناء عند الحجازيين لا للعدل، بل لتضمنه معنى التعريف والإشارة، فكأنه في حكم أسماء الإشارة أو ما تضمن معنى الحرف، فالبناء مبني على تقدير التضمن⁽⁴⁶⁾.

10. اسم الفعل هيهات:

اسم الفعل الماضي معناه بَعُدَ، أهل الحجاز، يقولون: هَيْهَاتَ، التاء منصوبة دائماً وتستعمل استعمال اسم الفعل، لا يتصرفون فيها كثيراً، خلاف بنو تميم فإنهم أوسع تصرفاً في الكلمة، وأوجه الاستعمال عندهم كثيرة نحو: هيهات بكسر التاء، وهيهات بالكسر مع التثنية، وأيهات، وأيهات، وبعض تميم تقول: أيهاتاً بالنصب وإذا كسروا التاء، فإنهم يعاملونها معاملة الاسم المجرور أو المبني على الكسر⁽⁴⁷⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾⁽⁴⁸⁾ وردت فيه قراءات متعددة، وكلها لغة عربية فصيحة فمثلاً الكسر قراءة أبي جعفر المدني، والتثنية قراءة أبي حيو، والفتح بلا تثنية قراءة الجمهور، والفتح مع التثنية، روي عن خالد بن إلياس، وسكون التاء قراءة أبي عمرو⁽⁴⁹⁾، والأعرج، وعيسى بن عمر، وهذا يؤكد أن المسألة لهجية لغوية لا إعرابية محضة، إلا أن الحجازيين أميل إلى الفتح والبناء، في حين يميل التميميون إلى الكسر والتصرف واسم الإشارة "أولاء": هو الاسم الذي يستخدم للجمع المطلق سواء كان مذكراً أو مؤنثاً، ويشار به إلى مجموعة بدون تحديد الجنس، سواء كان للعاقل أو غير العاقل، وإن كان استعمال الاسم لغير العاقل قليل، وفيه لغتان: المد "أولاء" وهي لغة أهل الحجاز،

ويعتبر أولى من القصر؛ لأنه ورد في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿هَآأَنَتُمْ أَوْلَاءُ تَحِبُّونَهُمْ﴾⁽⁵⁰⁾، والمد يعطي الاسم وضوحاً وفصاحة كما يحقق التنعيم القرآني، القصر هي لغة بنو تميم أي الاسم ينطق مختصراً بدون مد في آخره⁽⁵¹⁾.

11. تذكير المؤنث وتأنيث المذكر:

تظهر اللغة العربية القديمة اختلافات ملحوظة بين لهجات العرب في تذكير المؤنث وتأنيث المذكر خصوصاً عند التعامل مع أسماء الأماكن والكلمات المألوفة في المدينة أو البيئة المحيطة، من الأمثلة على ذلك: الطريق، السبيل، الزقاق، السوق.... وغيرها، فبنو تميم يميلون إلى تذكير المؤنث، أي ينطقون الكلمات المؤنثة كما لو كانت مذكرة، فمثلاً يقولون: هذا السبيل وقد ورد ذلك في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّسْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا

سَبِيلَ الرُّسْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾⁽⁵²⁾ وقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتَيْنِ سَبِيلَ المَجْرِمِينَ﴾⁽⁵³⁾ بالباء مع رفع "سبيل" على لغة تذكيره⁽⁵⁴⁾، ويذكرون فيقولون: هذا التمر، وهذا البر وهذا النخل، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿

نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾⁽⁵⁵⁾ أما أهل الحجاز فيميلون إلى تأنيث المذكر والمؤنث الطبيعي للكلمة نحو: البقر الشعير، النخيل، فيقولون: هذه شعير، هذه نخيل، أي يؤنثون الاسم رغم كونه مذكر في بعض السياقات، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم،

⁽⁴⁵⁾ ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري، ص 126 – 130، وينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، 1/ 127 – 128، والمنهاج المختصر في علمي النحو والصرف لعبدالله الجديع ص 100، وينظر: درة الغواص في أوام الخواص للحريزي، ص 259.

⁽⁴⁶⁾ ينظر: أمالي ابن الحاجب 2/ 782، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، 1/ 310.

⁽⁴⁷⁾ ينظر: كتاب فيه لغات القرآن للفراء، ص 102.

⁽⁴⁸⁾ سورة المؤمنون، الآية 36.

⁽⁴⁹⁾ ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، 502/5، وينظر: تمهيد القواعد لابن مهران ص 312، وينظر: المحتسب في تبيين وجه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، 2/ 134.

⁽⁵⁰⁾ سورة آل عمران، الآية 119.

⁽⁵¹⁾ ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك 1/ 120، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي 1/ 407، 408، وينظر:

شرح الكافية الشافية لابن مالك 1/ 315.

⁽⁵²⁾ سورة الأعراف، الآية 146.

⁽⁵³⁾ سورة الأنعام، الآية 55.

⁽⁵⁴⁾ ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمجد عبدالحق عزيمة، 238/11، 239.

⁽⁵⁵⁾ سورة القمر، الآية 20.

⁽⁵⁶⁾ ينظر: معجم الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر، 1/ 777.

نحو قوله تعالى: ﴿كَانَ هَاجِرًا مِّنْ حَاوِيَةَ﴾⁽⁵⁷⁾، كما يؤنثون أعضاء الجسم مثل العنق والعضد، وأسماء الأماكن مثل: الطريق، السوق، الصراط، والمعادن مثل: الذهب، الفضة على خلاف بني تميم يعاملونها كما لو كانت مذكرة⁽⁵⁸⁾.

12. إبدال الواو ياءً:

إذا كانت لام الكلمة حرف علة وتكون على وزن "فُعلى": فصل النحاة القول في هذه المسألة، فقالوا: لام فعلى تأتي على حالين: إذا كانت اللام ياءً تسلم ولا تُبدل، سواء أكانت الكلمة اسماً أم صفة في الاسم نحو: الفتيا، وفي الصفة، نحو: القصيا – تأنيث الأقصى – فلا فرق هنا بين الاسم والصفة. إذا كانت اللام واوياً: تسلم في الاسم ولا تُقلب، نحو: حزوى اسم موضع، وقد ورد به السماع والشعر، وتُقلب ياءً في الصفة، نحو: الدنيا من الذنوب، والعليا من العلو⁽⁵⁹⁾. أما أهل الحجاز، فقالوا القسوى بالواو، وهذا شاذ قياساً، لكنه فصيح استعمالاً، نَبِهَ به عن الأصل، أي الأصل الواو. أما بنو تميم، فقالوا: القُصيا بالياء، وهو القياس؛ لأنه جار على قلب الواو ياءً في الصفة، وتُنبه أيضاً إلى شذوذ "الخلوى" عند الجميع، أي لا تُقلب الواو ياءً وإن كان القياس في "خلوى" أن تُقلب الواو ياءً؛ لأن القاعدة تقول بالقلب، فيقال: حلياء؛ لأنها صفة، ولا مها واو، لكن العرب لم تقولها، لا الحجازيون ولا التميميون، ولا غيرهم، بل أجمعوا على "خلوى" بالواو⁽⁶⁰⁾.

وهذا يخالف أهل التصريف، فهم لا يجعلون العلة التفريق بين الاسم والصفة، بل يردون القلب إلى العلة الصوتية، وهي استتقال الواو مع ضمة ما قبلها، ويجعلون ما ثبت بالواو لغة مسموعة لا أصلاً يُقاس عليه⁽⁶¹⁾.

13. المصدر الواقع بعد "أما" هل يرفع أو ينصب؟ وهل يختلف الحكم إذا كان معرفة أو نكرة؟:

هنا يظهر الخلاف اللغوي بين أهل الحجاز وبني تميم، فمذهب أهل الحجاز يجوز عندهم الرفع والنصب في المصدر الواقع بـ "أما" سواء كان معرفة أو نكرة إلا أن الرفع عندهم أكثر، كما يفهم من كلام سيبويه، وحتى إذا دخلت "ال" على المصدر وصار معرفة، فقد ينصبونه أحياناً، وعلل سيبويه لذلك إذ يرى أن الحجاز قد يتوهمون غير الحالية في هذا الباب، فذلك جوزوا النصب حتى مع التعريف، ومثال ذلك على قولهم: أما علماً فعالم "نصب" وأما العلمُ فعالم "الرفع". أما مذهب بني تميم فأضبط وأشد تقييداً، إذا كان المصدر معرفة بـ "ال" يجب رفعه ولا يجوز نصبه، أما إذا كان نكرة فيجوز رفعه ونصبه، إلا أن النصب أكثر عندهم، وعلل سيبويه لهم بأن بني تميم لا يتوهمون غير الحالية؛ فذلك منعوا النصب مع التعريف؛ لأن المعرفة لا تكون حالاً⁽⁶²⁾.

14. عمل "ليس" وإهمالها: "المسألة المسكّية":

هذه المسألة تتعلق باستعمال "ليس" في قولهم: ليس الطيبُ إلا المسك، وهي من المواضع التي يظهر فيها اختلاف اللهجات بين تميم وأهل الحجاز، وابن مالك يقرّر أن رفع ما بعد "إلا" في هذا الأسلوب لغة معروفة لبني تميم، وأن "ليس" عندهم لا تضمير فيها، ونقل عن أبي عمرو بن العلاء تأكيد هذا الخلاف اللهجي فقال: الحجازيون ينصون ما بعد "ليس" على الأصل، فيجعلونها فعلاً يعمل عمل كان يرفع الاسم وينصب الخبر، وأما بنو تميم فيرفعون ما بعد "إلا" وسبب ذلك أنهم يعملون "ليس" فلا يعملونها فعلاً، بل يجعلونها بمنزلة الحرف⁽⁶³⁾.

وسيبويه فتح الباب من جهة السماع، فأجاز في بعض الكلام أن تحمل "ليس" على الفعل المحتمل لضمير الشأن، وأجاز أيضاً أن تجعل حرفاً مهملاً في مواضع مخصوصة، كما في قولهم: ليس خلق الله أشعر منه وهذا التنويع في التوجيه لا الحكم العام أي القياس العام، فإبقاء "ليس" على عملها مع تقدير الإضمار⁽⁶⁴⁾ وهو مذهب الحجازيين. أما أبو علي الفارسي لم يستقر على مذهب واحد في "ليس" فتجده في بعض كتبه يميل إلى حرفيتها مع إبقاء أثر العمل، ثم يعود في موضع آخر فيجعله فعلاً، وبل يلغي عملها في تركيب مثل: ليس الطيب إلا المسك، ويذهب أبعد من ذلك حين يجعل اسمها ضمير الشأن، وما بعده جملة خبر عنه، وهذا التوجيه عند المحققين غير مستقيم، لا من جهة الصناعة، ولا من جهة المعنى؛ لأن الجملة التي تخبر عن ضمير الشأن تكون في حكم المفرد معنئياً، أي كأنها خبر واحد؛ ولهذا لا تحتاج إلى ربط يعود على الضمير، فإذا أريد حصر هذا الخبر بـ "إلا" لزم أن تتقدم أداة الحصر على الجملة كلها، ولا يجوز أن تتوسط أجزائها، تماماً كما لا يجوز التوسيط في خبر مفرد قصد إيجابه.

وبناء على هذا، لو كان اسم ليس في قولهم: ليس الطيبُ إلا المسك، ضمير الشأن، لوجب قياساً ولازماً، أن يقال ليس إلا الطيبُ المسك، كما يقال: ليس كلامي إلا زيدٌ منطلقٌ، ولا يقال: ليس كلامي زيدٌ إلا منطلقٌ فلما لم يأت كلام العرب

⁽⁵⁷⁾سورة الحاقة، الآية 7.

⁽⁵⁸⁾ينظر: كتاب فيه لغات القرآن للفراء ص 27، وينظر: دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح، ص 86.

⁽⁵⁹⁾ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 4/ 113.

⁽⁶⁰⁾ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك 4/ 113، وينظر: شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف ص 387، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراذي، 3/ 1594.

⁽⁶¹⁾ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك 4/ 113، 114 وينظر: شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف ص 387، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراذي، 3/ 1595.

⁽⁶²⁾ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش 5/ 2271، 2272، وينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، 9/ 50-51، وينظر كتاب سيبويه للسرياني، 2/ 275 – 276.

⁽⁶³⁾ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 1/ 379، وينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي 4/ 303.

⁽⁶⁴⁾ينظر: الكتاب لسيبويه 1/ 147.

على هذا الوجه، دلّ ذلك على أن تقدير ضمير الشأن في هذا الموضع غير صحيح، وأن التركيب لا يبنى على هذا التحريك، بل يُحمل على وجه آخر أقرب إلى الاستعمال الشائع وأبعد عن التكلف⁽⁶⁵⁾. وبذلك يظهر اضطراب أبي علي في هذه المسألة أوقعه في تخريج لا يسنده القياس ولا يؤيده الاستعمال العربي الموثوق⁽⁶⁶⁾.

وذهب الجمهور على هذه اللغة إلى أن "ليس" حرف نفي بلا عمل، أي لا يعتبر فعلاً أو ضميراً؛ لأنه موافقة للسمع الصحيح، وأسلم من التكلف في التقدير كضمير الشأن، وأبعد عن الاضطراب الذي وقع فيه بعض المتأخرين.

الخاتمة:

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- ذهب الجمهور في أكثر المسائل المدروسة إلى ما وافق لهجة أهل الحجاز، لاعتمادها على السماع وكثرة الشواهد القرآنية والشعرية.
- وافق الكوفيون لهجة تميم في عدد من المسائل، مثل بعض أبواب الإدغام تحقيق الهمزة، لما اشتهر عنهم من التوسع في القياس.
- رجّح البصريون في الغالب آراء أهل الحجاز، خاصة في مسائل إعمال "ما" وعمل "ليس" و"أمس" مراعاة للأكثر وروداً في الاستعمال.
- اعتمد سيبويه في كثير من هذه القضايا على ما ورد عن العرب الفصحاء، وكان يميل في عدد من المسائل إلى لهجة تميم إذا وافقت القياس، مع عدم إهمال السماع.
- اختلف النحاة في مسائل مثل "التقاء الهمزتين" و"الاستثناء المنقطع" واستعمال "زوج" بلا هاء، وكان سبب الخلاف اختلاف اللهجتين لا ضعف أحد القولين.
- اعتمد النحاة في توجيه هذه الخلافات على القرآن الكريم والقراءات والشعر العربي، فجعلوا اللهجتين حجة في الاستدلال.
- انتهى البحث إلى أن سيبويه لم يلتزم لهجة بعينها، بل جمع بين لهجتي تميم والحجاز، مقدماً السماع تارة والقياس تارة أخرى.
- يتضح أن الخلاف اللهجي كان أساساً مهماً في تعدد الآراء النحوية، ولم يكن سبباً في اضطراب القاعدة، بل في سعتها.

المصادر المراجع:

- القرآن الكريم
- 1. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، ط1، 1998م.
- 2. أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر الدين صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمان، الأردن، دار الجيل، بيروت، سنة النشر 1989م.
- 3. الإتيان في علوم القرآن للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة النشر 1974م.
- 4. الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 5. البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج لابن موسى الإثيوبي الولوي، الناشر: دار ابن الجوزي – الرياض، ط1، 1436 هـ.
- 6. البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1957م.
- 7. تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تحقيق: جماعة من المختصين، الناشر: وزارة الإرشاد والأبناء في الكويت، والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، سنة النشر 1965 – 2001م.
- 8. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق: محمد الكامل بركات، الناشر: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، سنة النشر 1967م.
- 9. تهديد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – مصر، ط1، 1468 هـ.
- 10. التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب للخوارزمي، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: جامعة أم القرى- السعودية ودار الغرب الإسلامي، بيروت- ط، 1990م.

⁽⁶⁵⁾ ينظر: المسائل الحليبيات لأبي علي الفارسي، ص 227 – 229، وينظر: تهديد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، 3 / 1231 – 1233.

⁽⁶⁶⁾ ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل 1 / 285.

11. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي تحقيق: حسن هنداوي، الناشر: دار القلم – دمشق، ودار كنوز إشبيلية- الرياض، ط1، 1997م، 2024م.
12. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق: عبدالرحمن على سليمان، الناشر: دار الفكر العربي- القاهرة، ط، 2008م.
13. دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبدالخالق عزيمة، تصدير: محمود محمد شاكر، الناشر: دار الحديث – القاهرة.
14. دراسات في فقه اللغة لصبحي إبراهيم الصالح، الناشر: دار العلم لملايين – بيروت، ط1، 1960م.
15. درة الغواص في أوام الخواص للحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الثقافية – بيروت، ط1، 1998م.
16. الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.
17. جمهرة أنساب العرب لابن حزم، تحقيق: عبدالسلام هارون، الناشر: دار المعارف – مصر، سنة النشر 1962م.
18. رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت، ط4، 1983م.
19. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1998م.
20. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الناشر: دار التراث القاهرة، دار مصر للطباعة، ط20، 1980م.
21. شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستربادي، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، سنة النشر 1975م.
22. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق: عبدالغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
23. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط1، 1982م.
24. شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط، 2008م.
25. شرح كتاب سيبويه للروماني، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الرياض، سنة النشر 1998م.
26. شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، سنة النشر 2005م.
27. شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.
28. ضياء السالك إلى أوضح المسالك لمحمد عبدالعزيز النجار، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ط1، 1999م.
29. في اللهجات العربية لإبراهيم أنيس، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة، ط1، سنة النشر 2002م.
30. القراءات وأثرها في علوم العربية لمحمد سالم محيسن، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، ط1، 1984م.
31. الكافية في علم النحو لابن الحاجب، تحقيق: صالح عبدالعظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، ط1، 2010م.
32. كتاب فيه لغات القرآن للفراء، تحقيق: جابر بن عبدالله السريع، سنة النشر 1435 هـ.
33. لسان العرب لابن منظور، الناشر: دار صادر – بيروت، ط3، 1414 هـ.
34. اللغات في القرآن لابن حسنون، تحقيق: صلاح الدين المنجد، الناشر: مطبعة الرسالة، القاهرة، ط1، 1946م.
35. لهجة قبيلة تميم وأثرها في الجزيرة العربية لغالب فاضل المطلبي، الناشر: وزارة الثقافة والفنون، العراق.
36. الملح في شرح الملح لابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – السعودية، ط1، 2004م.
37. المبسوط في القراءات العشر لابن مهران، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، سنة النشر 1981م.
38. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، الناشر: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، سنة النشر 1966 – 1969م.
39. المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى – السعودية، ودار الفكر – دمشق، ودار المدني- السعودية، ط1، 1400، 1405م.
40. المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ودار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت، ط1، 1987م.
41. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.
42. معاني النحو لفاضل صالح السامرائي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- الأردن، ط1، 2000م.
43. معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1988م.
44. معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي لأحمد مختار عمر، الناشر: عالم الكتب- القاهرة، ط1، 2008م.

45. معجم معالم الحجاز لعاتق بن غيث البلادي، الناشر: دار مكة للنشر والتوزيع ومؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط2، 2010م.
46. المذكر والمؤنث في لأبي بكر الأنباري، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة، الناشر: جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، سنة النشر 1981م.
47. المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق: علي بن ملحم، الناشر: مكتبة الهلال- بيروت ط1، 1993م.
48. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى – مكة، ط1، 2007م.
49. المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف ليعقوب الجديع العنزي، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع – لبنان، ط3، 2007م.
50. نزول القرآن على سبعة أحرف لمناع بن خليل القطان، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1991م.